النشرة الإعلامية للمكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب في سورية

نشرة إعلامية مجانية

العدد 1 / شباط / 2010

- منظمات التمويل العربية ودورها في التعاون الاقتصادي العربي ..... ص 2
- مؤتمر واقع السوق العربية المشتركة وآفاق تفعيلها ..... ص 6
- افتتاح المكتب الاقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب في الأردن ..... ص 5
- العلاقات الاقتصادية بين سورية وليبيا ص 10

هل التكامل الاقتصادي ضروري بالنسبة للدول النامية لتنمية اقتصادياتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين ؟

في خضم التحولات والتطورات السريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية، التي جعلت الأمور الاقتصادية تتطور وتتسارع وتأخذ شكل التغيرات الجذرية، من تطور وتحرير التجارة العالمية، وتعاظم حجم وأنشطة الشركات عابرة القومية، وارتقاء عوامل الابتكار العلمي والتكنولوجي. هذه التحولات التي تميزت بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، وذلك من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي ومواجهة مختلف التحديات أهمها تحدّي العولمة الاقتصادية، والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظومة المصالح الاقتصادية، وتنشيط حركة التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء، و سرعة تحريك رؤوس الأموال إلى جانب تحرير حركة السلع والخدمات، وتعويض نواقص العمل داخل الإطار الوطني الضيق أو القفز إلى امتيازات الاقتصاد المعولم والواسع.

ولقد أصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، و تعددت دوافع إقامتها خاصة بين الدول المتقدمة من أجل ضمان مواقع أقوى في العالم ، وتقوية مكانتها الاقتصادية وذلك بمنطق المصالح المشتركة.

إلا أن الدول النامية وبالرغم مما يتوفر لها من مقومات التكتل لم تشهد قيام تكتلها الاقتصادي الذي تواجه به عولمة الاقتصاد ومختلف التكتلات الاقتصادية القائمة حالياً، كما أنها لا تستطيع أن تتوقف عن الاندماج في الاقتصاد العالمي، واندماجها قد يتوافق مع إتاحة فرص جديدة للتقدم الاقتصادي ، إلا أنه في المقابل يعني تصاعداً كبيراً في التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة خاصة صناعياً, كما أن التنمية تحدّي تواجهه الدول النامية، حيث أخذت

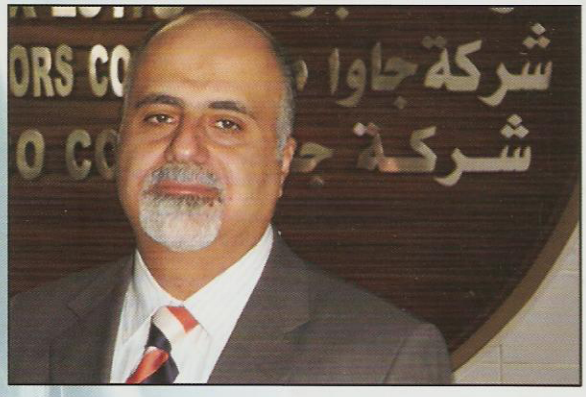

السيد حسن جواد رئيس المكتب الإقليمي في سورية

معاناتها بالتفاقم بسبب تراكم حجم مديونيتها واستنزاف مواردها الطبيعية وارتفاع معدلات التضخم، والعجز في موازين مدفوعاتها وانتشار البطالة والتدهور المستمر في الوضع الغذائي ووجود تكتلات اقتصادية بكل ما تتمتع به من قدرات إنتاجية هائلة، سوف يؤدي إلى تزايد خطورة المنازعات التجارية وإلى وقوع أضرار بمصالح الدول النامية، وتشكل قوة مواجهة على اقتصادياتها، وهي مواجهة غير متكافئة تعمل لصالح التكتلات الاقتصادية الكبرى وتشكل تهديداً مشتركاً لكل الدول النامية لأنها تنافسها منافسة غير مشروعة.

والتحول النوعي الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية، لعله يحتم على الدول النامية أن تفكر في طرق جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، والتوجه الجاد من أجل تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي التي تم التوصل إليها.

حيث أصبحت هذه الدول تتعامل مع عالم تتلاشى فيه الحدود الجغرافية والحواجز التجارية تدريجياً بين أسواقه، خاصة بعد العمل بإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

سورية - دمشق - طريق عام زملكا عربين - بناء مجموعة جواد

هاتف : 5240104 11 963 + فاكس : 5234538 11 963 + ص . ب : 11420

www.arabimexport.org syria@arabimexport.org

منظمات التمويل العربية ودورها في التعاون الاقتصادي العربي

أ. إياد الحسن

يواجه الاقتصاد العربي مجموعة ضخمة من الأخطار والتحديات التي تستلزم إعطاء العمل الاقتصادي العربي المشترك دفعة قوية تمكنه من الارتقاء إلى مستوى هذه الأخطار والتحديات من جهة، ومواصلة العمل على درب التكامل وتحقيق التنمية العربية المستقلة من جهة أخرى. ومن المؤكد أن التنمية العربية المستقلة أمر يتجاوز قدرات أي بلد عربي منفرد ، لكنها تصبح أمراً ممكناً في إطار التنمية العربية الشاملة للوطن العربي ككل، فقصور عملية التنمية العربية لا يعود إلى العجز في الموارد والإمكانات العربية ، بل يكمن في توزعها بين الأقطار والعجز عن استغلالها بشكل مشترك، حيث هناك عدد من البلدان العربية مؤهلة لأن تستضيف مشاريع تنموية نتيجة توافر المزايا النسبية فيها ، لكن ومن ناحية أخرى المشكلة التي تواجه بعض الدول العربية والتي تعيق عملية التنمية فيها هي شح الموارد المالية للهيمنة على الموارد الإنتاجية الحقيقية ، فالادخارات المحلية والتي هي المورد الرئيس للتمويل التنموي لا يزيد حجمها عما يكفي للحفاظ على المعدل السائد لدخل الفرد في ظل المعدل المرتفع للنمو السكاني . وليست هذه الادخارات ضئيلة فقط، إنما ما يتوفر منها لا يستثمر في أغراض إنتاجية أو أنه لا يستغل بشكل كفء وفعال .

وكما نعلم أنه مع بداية إنشاء المجلس الاقتصادي العربي في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي كانت مؤسسات العمل العربي والمشاريع العربية المشتركة ، مطروحة على أولويات المجلس ، باعتبارها إحدى الصيغ الناجحة لتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وكمدخل هام لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، خاصة بعد توافر التمويل الناتج عن تحقيق الفائض المالي النفطي في بداية السبعينيات من القرن الماضي وتراكم الأرصدة المالية العربية . وللحفاظ على هذه الأرصدة واستثمارها بالشكل الأمثل حاولت الدول العربية النفطية أن تبتدع عدد من الوسائل والقنوات لتوظيف هذه الأموال في الدول العربية وكان من بين تلك الوسائل إنشاء مشاريع عربية مشتركة إضافة إلى إنشاء صناديق تنمية قطرية وقومية تقدم القروض والمعونات الميسرة للدول العربية التي تحتاج لمثل هذه المعونات (المساعدات الإنمائية).

وتحتل المساعدات الإنمائية العربية أهمية خاصة في التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية بعضها البعض ، وبينها وبين الدول النامية ، وذلك انطلاقاً من شروطها الميسرة ، وأحجام تدفقاتها ، ونسبتها العالية نسبياً من الناتج القومي الإجمالي للدول العربية الرئيسة المانحة . وكل ذلك في سبيل دعم أولويات التنمية في الدول النامية وتتميز المساعدات الإنمائية العربية بالخصائص التالية :

١- تتميز المساعدات الإنمائية العربية عن المساعدات التي تقدمها مصادر التمويل الدولية الأخرى ، بالشروط الميسرة من حيث انخفاض سعر الفائدة ، وطول فترتي السماح والسداد ، وعدم تقييدها بشروط التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات الدول المانحة بالإضافة إلى مرونة وسهولة أجراءتها .

٢- إن المساعدات الإنمائية العربية غير مشروطة بالتدخل في السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول المستفيدة . وذلك كونها مساعدات مقدمة من دول نامية إلى دول نامية .

٣- تعتمد المساعدات الإنمائية العربية بشكل أساسي على عائدات النفط التي تعتبر المصدر الرئيس للدخل في الدول العربية المانحة لهذه المساعدات. الأمر الذي يعني تابعية حجم هذه المساعدات لعائدات النفط التي بدورها تعتمد على حجم المبيعات النفطية وعلى أسعار النفط بشكل أساسي.

٤- الانتشار الجغرافي الواسع للمساعدات الإنمائية العربية. حيث يبلغ عدد الدول المستفيدة من هذه المساعدات حوالي /١٤٠/ دولة .
الأمر الذي يعكس أهمية هذه المساعدات على نطاق دولي.

٥- إن الهدف الرئيسي للمساعدات الإنمائية العربية هو دعم مشاريع التنمية البشرية ومكافحة الفقر، التي تهدف إلى رفع مستوى الدخل للشرائح الاجتماعية الدنيا، وتوفير فرص العمل لها، وزيادة نصيبها من الخدمات الاجتماعية والسلع العامة. فقد لقيت مشاريع صناديق التنمية الاجتماعية، والتنمية الريفية،

منظمات التمويل العربية ودورها في التعاون الاقتصادي العربي

أ. إياد الحسن

يواجه الاقتصاد العربي مجموعة ضخمة من الأخطار والتحديات التي تستلزم إعطاء العمل الاقتصادي العربي المشترك دفعة قوية تمكنه من الارتقاء إلى مستوى هذه الأخطار والتحديات من جهة، ومواصلة العمل على درب التكامل وتحقيق التنمية العربية المستقلة من جهة أخرى. ومن المؤكد أن التنمية العربية المستقلة أمر يتجاوز قدرات أي بلد عربي منفرد ، لكنها تصبح أمراً ممكناً في إطار التنمية العربية الشاملة للوطن العربي ككل، فقصور عملية التنمية العربية لا يعود إلى العجز في الموارد والإمكانات العربية ، بل يكمن في توزعها بين الأقطار والعجز عن استغلالها بشكل مشترك، حيث هناك عدد من البلدان العربية مؤهلة لأن تستضيف مشاريع تنموية نتيجة توافر المزايا النسبية فيها ، لكن ومن ناحية أخرى المشكلة التي تواجه بعض الدول العربية والتي تعيق عملية التنمية فيها هي شح الموارد المالية للهيمنة على الموارد الإنتاجية الحقيقية ، فالادخارات المحلية والتي هي المورد الرئيس للتمويل التنموي لا يزيد حجمها عما يكفي للحفاظ على المعدل السائد لدخل الفرد في ظل المعدل المرتفع للنمو السكاني . وليست هذه الادخارات ضئيلة فقط، إنما ما يتوفر منها لا يستثمر في أغراض إنتاجية أو أنه لا يستغل بشكل كفء وفعال .

وكما نعلم أنه مع بداية إنشاء المجلس الاقتصادي العربي في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي كانت مؤسسات العمل العربي والمشاريع العربية المشتركة ، مطروحة على أولويات المجلس ، باعتبارها إحدى الصيغ الناجحة لتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وكمدخل هام لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، خاصة بعد توافر التمويل الناتج عن تحقيق الفائض المالي النفطي في بداية السبعينيات من القرن الماضي وتراكم الأرصدة المالية العربية . وللحفاظ على هذه الأرصدة واستثمارها بالشكل الأمثل حاولت الدول العربية النفطية أن تبتدع عدد من الوسائل والقنوات لتوظيف هذه الأموال في الدول العربية وكان من بين تلك الوسائل إنشاء مشاريع عربية مشتركة إضافة إلى إنشاء صناديق تنمية قطرية وقومية تقدم القروض والمعونات الميسرة للدول العربية التي تحتاج لمثل هذه المعونات (المساعدات الإنمائية).

وتحتل المساعدات الإنمائية العربية أهمية خاصة في التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية بعضها البعض ، وبينها وبين الدول النامية ، وذلك انطلاقاً من شروطها الميسرة ، وأحجام تدفقاتها ، ونسبتها العالية نسبياً من الناتج القومي الإجمالي للدول العربية الرئيسة المانحة . وكل ذلك في سبيل دعم أولويات التنمية في الدول النامية وتتميز المساعدات الإنمائية العربية بالخصائص التالية :

١- تتميز المساعدات الإنمائية العربية عن المساعدات التي تقدمها مصادر التمويل الدولية الأخرى ، بالشروط الميسرة من حيث انخفاض سعر الفائدة ، وطول فترتي السماح والسداد ، وعدم تقييدها بشروط التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات الدول المانحة بالإضافة إلى مرونة وسهولة أجراءتها.

٢- إن المساعدات الإنمائية العربية غير مشروطة بالتدخل في السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول المستفيدة . وذلك كونها مساعدات مقدمة من دول نامية إلى دول نامية .

٣- تعتمد المساعدات الإنمائية العربية بشكل أساسي على عائدات النفط التي تعتبر المصدر الرئيس للدخل في الدول العربية المانحة لهذه المساعدات. الأمر الذي يعني تابعية حجم هذه المساعدات لعائدات النفط التي بدورها تعتمد على حجم المبيعات النفطية وعلى أسعار النفط بشكل أساسي.

٤- الانتشار الجغرافي الواسع للمساعدات الإنمائية العربية. حيث يبلغ عدد الدول المستفيدة من هذه المساعدات حوالي /١٤٠/ دولة .
الأمر الذي يعكس أهمية هذه المساعدات على نطاق دولي.

٥- إن الهدف الرئيسي للمساعدات الإنمائية العربية هو دعم مشاريع التنمية البشرية ومكافحة الفقر، التي تهدف إلى رفع مستوى الدخل للشرائح الاجتماعية الدنيا، وتوفير فرص العمل لها، وزيادة نصيبها من الخدمات الاجتماعية والسلع العامة. فقد لقيت مشاريع صناديق التنمية الاجتماعية، والتنمية الريفية،

والخدمات المالية والفنية والاستشارية اللازمة وذلك وفقاً للقواعد والشروط التي يحددها مجلس الإدارة .

٣- إنشاء وإدارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق أغراض معينة وكذلك أغراض الصندوق العربي ويتم تمويلها من موارده وأية موارد أخرى.

٤- تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر، وبما يضمن تطوير التنمية والنمو في الاقتصاديات العربية.

٥- توفير الخبرات والمعونات الفنية للدول الأعضاء في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

يركز الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي نشاطه على الجوانب الآتية:

١- دعم الهياكل الأساسية :

عمل الصندوق في بدايته على دعم الهياكل الأساسية في البلدان العربية حيث أنها تعاني وبالأغلب من قصورها في قطاعات المواصلات والكهرباء والطرق والتخزين والموانئ .... وذلك عن طريق تقديم القروض.

٢- استكشاف المشروعات :

حيث اهتم الصندوق باكتشاف المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية العالية وذلك بالقيام بالمسوحات اللازمة لتحري مجالات الاستثمار الصالحة للعمل العربي المشترك والتعرف على المشروعات المشتركة الملائمة ، وإعداد الدراسات لمعرفة مدى جدواها الاقتصادية والتمهيد لتنفيذها.

٣- اعتماد أسلوب ((التمويل البرنامجي)):

وهو أسلوب تمويل برامج متكاملة للمساعدة في حل المشكلات المتشابكة التي تمتد إلى أكثر من قطاع في الوقت ذاته.

ومن أولى المبادرات في هذا المجال ((البرنامج الذي أعده الصندوق للتطوير الزراعي في السودان)).

٤- تمويل المشروعات الإنتاجية المحورية :

وهي المشروعات ذات الأولوية في الخطط الإنمائية كمشروعات صناعة الأسمدة والإسمنت وتطوير الثروة الحيوانية والنهوض بالثروة السمكية ، وذلك من خلال تقديم القروض للقيام بمثل هذه المشاريع.

٥- التعاون مع مؤسسات التمويل :

نظراً لأهمية المشاريع العربية المشتركة وبالمقابل ندرة الجاهز منها للتمويل عمل الصندوق على إحداث برنامج إقليمي مشترك لسد هذه الثغرة وهذا البرنامج مشترك بينه وبين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

٦- تقديم المعونة الفنية

الهادفة إلى تخفيف حدة الاختناقات التنموية في الدول العربية وتوفير الدعم لتحسين أداء مؤسساتها والنهوض بالقوى البشرية ونقل التكنولوجيا إليها وتضم هذه المعونة الأنشطة التالية :

- دراسات الجدوى وإعداد المشاريع.
- الدعم المؤسسي والتدريب.
- الدراسات العامة والبحوث.
- الندوات والمؤتمرات.

يتضح مما سبق أن نشاط الصندوق يرتكز على تقديم القروض للمساهمة في تمويل المشاريع الإنمائية وتقديم المعونة الفنية وتنمية القدرات الذاتية للدول الأعضاء في ميادين التخطيط وإعداد المشروعات ومتابعتها.

أن عمليات الصندوق محصورة في الدول العربية (معظم البلدان العربية قد استفادت من العمليات التمويلية للصندوق /١٧/ دولة عربية) وقد بلغ إجمالي المجموع التراكمي لعمليات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية حتى عام ٢٠٠٨م /٢٠٨١٤,٣/ مليون دولار أمريكي وهذا المبلغ الكبير يدل على الدور الهام للصندوق في مجال عملية تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية وفي عام ٢٠٠٨م بلغ مجموع المساعدات المقدمة الى الدول العربية /١٣٦٨,٣/مليون دولار امريكي.

و بالرجوع إلى دراسة خلاصة العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الواردة في التقارير الاقتصادية العربية يتضح أن التوزيع القطاعي لعمليات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كالتالي :

- قطاع الطاقة والكهرباء بحدود ٣٥٪.
- قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحدود٢٢٪.
- قطاع النقل والموانئ والاتصالات بحدود١٦٪.
- قطاع المياه والصرف الصحي بحدود ١١٪.
- قطاع الصناعة والتعدين بحدود ١٠٪.
- وقطاعات الصحة والتعليم وغيرها بحدود ٦٪

ونتابع التعريف بالمنظمات الباقية في الاعداد القادمة

افتتاح المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب في الأردن

وزير المالية الأردني يرعى حفل افتتاح المقر الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب

احتفل اتحاد المصدرين والمستوردين العرب يوم الاثنين ٢٠١٠/٢/٢٢ م بافتتاح المقر الإقليمي له في الأردن.

وقد رعى الحفل وزير المالية الدكتور محمد أبوحمور حيث أكد في كلمة له إن تنمية وتطوير التبادل التجاري وتسهيل التجارة البينية ما زالت دون المستوى المطلوب رغم توفر آفاق جيدة للنهوض بها ورفع مستواها. ودعا إلى عدم التوقف عند التجارة السلعية فقط بل يتوجب التفكير بتطوير تجارة الخدمات، مبيناً أن الأهم من ذلك هو السعي إلى بناء شراكات عربية في مجال الإنتاج والاستثمار.

وتمنى أن يشكل الاتحاد علامة فارقة في تطوير وتحديث التجارة بين البلاد العربية وان يكون وسيلة لتوثيق عرى التعاون بين رجال الأعمال العرب تمهيداً لبناء قاعدة تمكنهم من استغلال الفرص الاستثمارية في مختلف المجالات.

وقد أكّدت رئيسة اتحاد المصدرين والمستوردين العرب أمل زكي ضرورة التكاتف وبذل الجهود لدعم العمل العربي المشترك مشيرة إلى دور الاتحاد في هذا المجال ومشيدة بالدور الأردني البارز في دعم التعاون العربي .

كما دعا رئيس المكتب الإقليمي في الأردن أيمن فرحات جميع المكاتب والاتحادات ذات الصفة المشابهة إلى التكاتف والتعاون والتكامل لتحسين العمل العربي المشترك. وشّدد على ضرورة العمل لإيجاد تكتل اقتصادي عربي أسوة بالتكتلات الاقتصادية في العالم سعياً نحو زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدان العربية.

وكشف أيمن فرحات عن نية الاتحاد من خلال مكتبه في الأردن تنظيم مؤتمر حول تفعيل الاقتصاد العربي المشترك في عمان خلال شهر تموز المقبل بمشاركة أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع للجامعة العربية الدكتور أحمد جويلي.

وعلى هامش الافتتاح جرى التوقيع على اتفاقية تعاون مع مؤسسة تشجيع الاستثمار وقعّها مديرها العام بالوكالة عيسى قموه، والثانية برتوكول تعاون ثقافي مع أكاديمية دولفين لتنمية وتطوير الموارد البشرية.

مؤتمر "واقع السوق العربية المشتركة وآفاق تفعيلها "

قام اتحاد المصدرين والمستوردين العرب بتنظيم مؤتمر" واقع السوق العربية المشتركة وآفاق تفعيلها " في جمهورية مصر العربية – القاهرة خلال الفترة ١٤- ١٥ /٢/ ٢٠١٠م وذلك تحت رعاية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في محاولة للوصول بأسلوب علمي لكل ما من شأنه أن يفعل من السوق العربية المشتركة وأن يسهم في تطوير العلاقات التجارية البينية بين الدول العربية وتحديد سلبيات العمل العربي المشترك من أجل تفاديها .

المؤتمر الذي شارك به رؤساء المكاتب الإقليمية للاتحاد في الدول عدد من الدول العربية (سورية – المغرب – السودان - العراق اليمن – لبنان - الأردن – فلسطين – الكويت مصر) و العديد من الهيئات الاقتصادية والتجارية المعنية بتفعيل السوق العربية المشتركة فضلاً عن عدد من كبار المسئولين في الدول العربية .

وتم على هامش المؤتمر عقد بروتوكول تعاون ما بين الاتحاد وشركة ايدون ايجيبت برئاسة هيثم دياب وذلك لدراسة الأسواق الناشئة وإتاحة فرص تصديرية واستيرادية عديدة لرجال الأعمال العرب والمصدرين والمستوردين .

وتم طرح العديد من المواضيع الهامة منها شهادة كفاءة التصدير ومتطلباتها من جودة ومواصفات, والتجارة الالكترونية وأهميتها في تنمية الصادرات, ودور التحكيم الدولي في حل المنازعات بين المصدر والمستورد , والتجارة البينية العربية...الواقع والطموحات....

وألقت السيدة أمل حسن زكي رئيس الاتحاد كلمة أوضحت من خلالها أهمية الاتحاد وانجازاته وخدماته منذ تأسيسه في ٢٠٠٥/١٢/٢٥م كهيئة عربية دولية منضمة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يهدف إلى تنمية وتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وتسهيل انسياب السلع ذات المنشأ العربي وذلك من خلال دراسة الأسواق العربية وتوفير البيانات والمعلومات التسويقية والاقتصادية , وإقامة المعارض النوعية المتخصصة , وإقامة المؤتمرات والندوات لتنمية وتطوير التجارة العربية البينية والاستثمار العربي والتجارة الخارجية العربية ,وإنشاء مركز معلومات عربي يقوم بتوفير المعلومات الكاملة والشاملة عن الأنشطة التجارية والصناعية العربية والفرص

التصديرية والاستثمار بالأسواق العربية وخدمات التصدير المتعلقة بالنقل والتعبئة والتغليف , وتمويل وضمان الصادرات وبرنامج التمويل والبنوك العاملة في هذا المجال ..... كما ينبغي أن يكون التصدير توجهاً مجتمعياً متكاملاً, أي لا يكفي أن تسعى إليه مؤسسة أو أخرى منفردة و إنما أن يسعى إليه الجميع بكل عزم وتصميم , نظراً لأهمية التصدير التي تتجلى في قدرته على :

- إيجاد فرص عمل جديدة حيث أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف٢٧٠ ألف فرصة عمل جديدة .
- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات (من خلال معالجة العجز في الميزان التجاري) بما يؤثر على التوازن المالي والاستقرار النقدي وأسعار الصرف المحلية.
- جذب الاستثمار المحلي والخارجي من خلال زيادة القدرة على توسع الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته والقدرة على جذب التكنولوجيا والخبرة في الإدارة الحديثة إضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية .
- تحقيق معدلات نمو مطردة من خلال قدرة الصادرات على تنويع مصادر العملات الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة .

وطالب جميع القائمين والمسئولين باختلاف درجاتهم ومراكزهم التعامل مع تفعيل العمل العربي المشترك على اعتبار أنه الطريق الوحيد والآمن لخلاص الاقتصاد العربي وتحريره من التبعية الخارجية والحفاظ على تماسكه وقوته بشكل سيعود بالأثر الايجابي على جميع أوجه الحياة فضلاً عن معالجة المشاكل التي يعاني منها, إضافة إلى مساعدة العديد من الحكومات العربية على اجتياز أزمات البطالة والركود الاقتصادي بشكل يترك نتائجه الايجابية على جميع قطاعات الحياة اليومية للمواطن العربي .

وقد تم في المؤتمر الإعلان عن وضع خطة إستراتيجية للاتحاد للسنوات الخمس القادمة حيث أنه وكما ورد في التقرير السنوي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب لعام ٢٠٠٩م والمقدم إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تم الاتفاق مع مؤسسة الخبراء العرب لوضع خطة إستراتيجية للاتحاد خلال السنوات الخمس القادمة للمساهمة في النهوض بالاتحاد تستهدف تكثيف الجهود لجذب أكبر عدد من الشركات والمؤسسات والمصانع والهيئات الحكومية والخاصة في جميع الدول العربية للانضمام لعضوية الاتحاد , وفتح مكاتب إقليمية جديدة لتسهيل مهمة الاتحاد بالوطن العربي ومحاولة الانتهاء من دليل المصدرين والمستوردين العرب خلال عام ٢٠١٠م , والإعداد لإقامة وتنظيم ملتقى التكامل الاقتصادي العربي للتجول به في الوطن العربي , وتشكيل لجان بالمكاتب الإقليمية والأمانة العامة لدراسة معوقات التصدير, والسعي مع الجهات العربية و المختصة للموافقة على إصدار الاتحاد لشهادة كفاءة التصدير ,والعمل على تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي عقده الاتحاد في ٤-٢٠٠٦/٧/٦م ....

القواعد الدولية في تفسير مصطلحات الاستيراد والتصدير
INCOTERMS

الإنكوتيرمز Incoterms :

هي عبارة عن شروط دولية لتفسير المصطلحات والقوانين التجارية و تشكل التعريفات التجارية القياسية الأكثر استخداماً وشيوعاً في عقود المبيعات الدولية , تضعها وتنشرها غرفة التجارة الدولية.

International Chamber of Commerce (ICC)

وقد أصدرت الغرفة أول مجموعة من هذه الشروط في العام ١٩٣٦ وجرى تحديثها ست مرات منذ ذلك الحين كان آخرها في ١ كانون الثاني من العام ٢٠٠٠ Incoterms 2000

وكلمة Incoterms مشتقة من اللغة الانجليزية و تعني :

(International Commercial TERMs). الشروط التجارية الدولية .

إن قوانين الـ INCOTERMS تنظم و تغطي العمليات التالية اللازمة لإجراء الصفقات التجارية بين البائع والمشتري من حيث :

- توزيع المستندات بين طرفي البيع و الشراء.
- شروط تسليم البضائع.
- توزيع التكاليف المتعلقة بعملية الاستيراد و التصدير .
- توزيع حجم المخاطرة على طرفين البيع و الشراء .

يبلغ عدد مصطلحات الانكوتيرمز (١٣) مصطلحاً وتنقسم إلى أربعة مجموعات :

- المجموعة(E) المغادرة.
- المجموعة (F) أجور النقل الرئيسي غير مدفوعة.
- المجموعة (C) أجور النقل الرئيسي مدفوعة.
- المجموعة (D) الوصول.

وسيتم شرح هذه الشروط على مراحل حسب المجموعات :

المجموعة الأولى المغادرة (E) :

EXW {+ the named place } Ex Works
Ex means from. **Works** means factory, mill or warehouse, which is the seller's premises. EXW applies to goods available only at the seller's premises. Buyer is responsible for loading the goods on truck or container at the seller's premises, and for the subsequent costs , and risks.

التسليم في مرافق البائع (مكان مسمى ...) :

ويعني هذا المصطلح أن البائع يكون قد أوفى بالتزاماته (تجاه المشتري) عندما يقوم بتسليم المشتري البضاعة جاهزة في المرافق الخاصة به (أي في مصنع أو مستودعات البائع ..) وبموجب هذا التعاقد لا يكون البائع مسئولاً عن تحميل البضاعة على واسطة النقل أو شحنها ، كما أنه لا يكون مسئولاً عن التخليص الجمركي لتصدير البضاعة ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك ، ويتحمل المشتري جميع أعباء ومخاطر نقل البضاعة من مرافق البائع إلى نقطة الوجهة.

ويمثل هذا الشرط أدنى حدود التزام البائع تجاه المشتري.

ويجب أن لا يقبل المشتري بهذا الشرط إذا لم يكن قادرًا على ترتيب النقل من مرافق البائع وإنهاء إجراءات التصدير في ميناء التصدير .

صفحة الأخبار

صندوق النقد العربي

يشارك للمرة الأولى في اجتماعات وزراء المالية العرب الشهر المقبل

يشارك صندوق النقد العربي في أجتماعات وزراء المالية العرب خلال شهر آذار لهذا العام في الكويت للمرة الأولى، وذلك عقب توليه أمانة مكتب مجلس وزراء المالية العرب مطلع العام ٢٠١٠م.

ويعقد المديرون التنفيذيون للصندوق اجتماعهم المقبل في أبو ظبي خلال الأسبوع الأول من آذار المقبل للبحث والموافقة على عدد من طلبات القروض للدول الأعضاء خلال العام الحالي.

مجلس وزراء النقل العرب يقر مخطط الربط البري الطرقي العربي

أقر مجلس وزراء النقل العرب في ختام دورته الاستثنائية التي عقدت في ٢٠١٠/٢/٢٤م في مقّر الجامعة العربية بالقاهرة مخطط الربط البري الطرقي العربي في إطار الدراسة التي أعدت حول محاور الربط البري الطرقي بين الدول العربية من مشرقها إلى مغربها على أن يتم استكمال تنفيذ هذا المخطط بالكامل بحلول عام ٢٠٢٥ م . وتم رفعه إلى الاجتماع القادم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لرفعه إلى القمة العربية المقبلة التي ستعقد في ليبيا في آذار ٢٠١٠م ضمن الملف الاقتصادي المعروض على القادة العرب لاتخاذ القرار المناسب .

و بعد إقرار المخطط من قبل القمة العربية في ليبيا سيتم البدء بتنفيذ هذا المشروع العملاق الذي يخدم التجارة العربية البينية والتكامل العربي وتسهيل حركة السفر بين الدول العربية.

وقد اتفق الوزراء العرب على آلية لتمويل هذا المخطط سواء بتمويل مباشر من الحكومات أو صناديق التمويل العربية أو القطاع الخاص العربي لاستكمال محاور الربط البري القائم على دراسة جدوى اقتصادية .

كما أن مجلس وزراء النقل العرب مكلف بالعمل على استكمال الدراسات اللازمة لبحث سبل تقوية الربط بين الدول العربية برّاً و بحراً و جواً و رفع كفاءة النقل و تضافر وتنسيق كافة جهود المؤسسات العربية المعنية بهذا القطاع مع مجلس وزراء النقل العرب و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

صفحة الأخبار

العلاقات الإقتصادية بين سورية وليبيا

بحثت اللجنة الوزارية للدورة الخامسة للجنة العليا السورية الليبية بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٥ م في العاصمة الليبية طرابلس برئاسة الدكتور محمد الحسين وزير المالية والدكتور عبد الحفيظ الزليطني أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية سبل تطوير التبادل التجاري وتعزيز الأطر القانونية للتعاون الاقتصادي ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين تمهيداً لبدء أعمال اللجنة العليا السورية الليبية المشتركة.

إن هذه الاجتماعات تهدف إلى إضافة مجالات أوسع وإطارات تشريعية للتعاون الاقتصادي والتجاري حيث أنه هناك ضرورة لزيادة حجم التبادل التجاري من خلال وسائل منها توفير التسهيلات اللازمة وتأسيس خط نقل بحري بين البلدين إضافة إلى تعاون مصرفي ومالي ودعم مجلس رجال الأعمال السوري الليبي وزيادة اللقاءات بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في البلدين.

ومن الجدير ذكره أن الجماهيرية الليبية وضعت أسساً جديدة وعدلت التشريعات والقوانين الناظمة للعمل الاقتصادي والتجاري وهيأت البنى التحتية الملائمة بما يخلق البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمارات ولتعزيز الشراكات في مختلف المجالات .

وقد تم عرض نتائج أعمال اللجنة وما تم التوصل إليه من مشاريع الاتفاقيات وبرتوكولات التعاون في المجالات المختلفة التي تهدف إلى إزالة معوقات انسياب السلع والبضائع بين البلدين وتوسيع حجم التبادل التجاري وتعزيز التعاون في المجالات المصرفية والمالية والنقل البحري والبري وترويج الصادرات وحماية الملكية إضافة إلى التعاون في المجال الثقافي والتربوي والتعليمي وتشجيع السياحة والحفاظ على البيئة.

كما بدأت بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٧ في طرابلس أعمال الدورة الخامسة للجنة العليا السورية الليبية المشتركة

وقد تم التوقيع على تأسيس مجلس تعاون استراتيجي بين البلدين وذلك تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه بين السيد الرئيس بشار الأسد والعقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من أيلول خلال مباحثاتهما في طرابلس الشهر الماضي بهدف دفع علاقات البلدين وتحقيق التكامل بينهما وتعزيز الأمن القومي العربي.

ويشمل الاتفاق الذي وقعه المهندس محمد ناجي عطري رئيس مجلس الوزراء والدكتور البغدادي المحمودي أمين اللجنة الشعبية العامة في ليبيا توسيع التعاون في مجال الطاقة وتأسيس شراكات مشتركة في مختلف المجالات بين الشركات الليبية والسورية وتشجيع شركات القطاع العام والخاص التعاون في مجالات الاستثمار في كلا البلدين ودفع العلاقات التجارية بينهما ودعم التعاون في المجال المصرفي وتشجيع المشاريع المشتركة للقطاعات الخاصة ودعم التعاون في مجال النقل البحري وإبرام الاتفاقيات اللازمة في هذا المجال إضافة إلى تشجيع التعاون في المجال السياحي وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لسفر الأفراد والمجموعات وتقديم التسهيلات لشركات الإنشاءات والتعمير لتنفيذ المشاريع في كلا البلدين.

كما تم التأكيد خلال اللقاء على أهمية التعاون بين رجال الأعمال في البلدين للمساهمة في دفع العلاقات الاقتصادية من خلال إقامة ملتقيات لرجال الأعمال لضرورة الاستفادة من بيئة الاستثمار الجيدة في سورية من قبل رجال الأعمال الليبيين.

صفحة الأخبار

برنامج تمويل التجارة العربية في دمشق

- بتاريخ ٧ شباط ٢٠١٠ تم التوقيع على مذكرة تفاهم في سورية بين وزارة الاقتصاد وبرنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي بهدف زيادة التعاون بين البرنامج وهيئة تنمية وترويج الصادرات وتأتي أهمية هذه المذكرة في تمكين هيئة تنمية الصادرات من الاستفادة من جميع التسهيلات المتوفرة في برنامج تمويل التجارة العربية خاصة شبكة المعلومات وبرنامج الترويج للتجارة العربية.

ويوفر البرنامج التمويل لواردات السلع الرأسمالية اللازمة للأنشطة الإنتاجية من الدول غير العربية ويقدم خدمات المعلومات حول التجارة العربية في إطار جهوده لتنمية التجارة العربية عبر شبكة معلومات التجارة العربية وخدمات الترويج من خلال عقد لقاءات للمصدرين والمستوردين للسلع العربية.

وبيّن السيد حسن جواد رئيس المكتب الإقليمي لإتحاد المصدرين والمستوردين العرب في سورية أن الهدف الأساسي لبرنامج التمويل يكمن في دعم وزيادة التجارة البينية للدول العربية والتي تعتبر أهم من التجارة الدولية.

إلا أن المصدرين السوريين يعانون من ضعف المعلومات كغيرهم من المصدرين العرب ولكن وجود هيئة تنمية الصادرات هو بمثابة سدّ لهذه الثغرة ومساعدة الصناعيين في إيجاد أسواق خارجية . وإذا استطعنا استبدال المنتج الأجنبي بمنتج عربي فإننا سنكون قادرين على زيادة التجارة البينية العربية وبهذا تخف حدة تأثير الأزمة العالمية على السوق العربية وهذا مانعمل عليه حالياً في الإتحاد.

وسيحقق برنامج تمويل التجارة العربية الفائدة المرجوة منه خاصة أن رأسماله يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار .

- تم في القاهرة يوم ١٥ شباط ٢٠١٠ اجتماع مجلس إدارة اتحاد المصدرين والمستوردين العرب بحضور رؤساء المكاتب الإقليمية للاتحاد في الدول العربية والسيدة رئيسة الاتحاد .

وقد قام المكتب الإقليمي للاتحاد في سورية ممثلاً برئيسه حسن جواد بتقديم مقترحاته لتطوير عمل الاتحاد والمكاتب الإقليمية .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي يبحث تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية

- عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية اجتماع دورته العادية الخامسة والثمانين على المستوى الوزاري في الكويت يوم الخميس الحادي عشر من شباط ٢٠١٠ برئاسة وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي .

وكان الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي قد افتتح أعمال المجلس بمشاركة وزيرة الاقتصاد والتجارة في سورية السيدة لمياء عاصي ووزراء اقتصاد ومال عرب والأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى.

وقد أقر المجلس القرارات والتوصيات التي عرضت عليه والتي كان قد ناقشها أعضاء الوفود المشاركة في انعقاد هذه الدورة.

وقد أكد وزراء المال والاقتصاد في اختتام دورتهم في الكويت بمشاركة سورية ضرورة متابعة تنفيذ قرارات ونتائج قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الهادفة إلى الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي وتوفير فرص العمل المنتجة للشعوب العربية والنهوض بالأداء الاقتصادي للدول العربية.

اتحاد المصدرين والمستوردين العرب

سورية - دمشق - طريق عام زملكا عربين - بناء مجموعة جواد

هاتف : 5240104 11 963 + فاكس : 5234538 11 963 + ص . ب : 11420

www.arabimexport.org syria@arabimexport.org